

Distr.: General  
5 July 2013  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الطلب المقدم من مجلس الأمن في قراره ٢٠٨٨ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ للحصول على تقرير محدّث عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وفي تقرير الأخير إلى مجلس الأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، سلطت الضوء على أربعة مجالات ذات أولوية لتدخل المجتمع الدولي، تشمل ضرورة إحلال الأمن والنظام العام وإطلاق عملية سياسية جامعة ومثّلة. وتدور مناقشات وتنظّم مناسبات حالياً على الصعيدين الإقليمي والدولي تتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن أن تترتب على نتائجها تبعات مباشرة على بعض هذه الأولويات.

وبشكل أكثر تحديداً، وافق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من حيث المبدأ في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ على بعثة دعم دولية بقيادة أفريقية لمالي. ووافق مجلس السلام والأمن على البت نهائياً في مسألة هذه البعثة على أساس مفهوم للعمليات ومفهوم للدعم اللوجستي من المزمع أن تقدمهما مفوضية الاتحاد الأفريقي بحلول ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، تستضيف المفوضية اجتماع خبراء في أديس أبابا من ٢ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ لصوغ الوثيقتين المطلوبتين وهي دعت الأمم المتحدة إلى المشاركة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر عقد الاجتماع الثاني لفريق الاتصال الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وفي حين شكّل الاجتماع الافتتاحي لفريق الاتصال فرصة جمعت المجتمع الدولي للمرة الأولى، فإن الاجتماع الثاني سيساعد في تحديد وجهة الاستجابة الدولية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.



ونحن نسعى أيضا، ضمن الأمم المتحدة، إلى تحسين توثيق الأثر الإنساني للحالة الراهنة، بناء على طلب المجلس. وعليه، فأنا سأوفد وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري آموس إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثةً لتقصي الحقائق إلى البلد يُتوقع أن تنجز أعمالها في ١٤ تموز/يوليه.

وفي ضوء هذه التطورات الهامة وما يُحتمل أن يترتب عليها من آثار بالنسبة إلى تحليلنا الجماعي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وللدور الأكثر فائدة الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع به في دعم الاستقرار والسلام في البلد على المدى الطويل، أود أن أطلب تمديد مهلة تقديم تقريرني إلى مجلس الأمن حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(توقيع) بان كي - مون